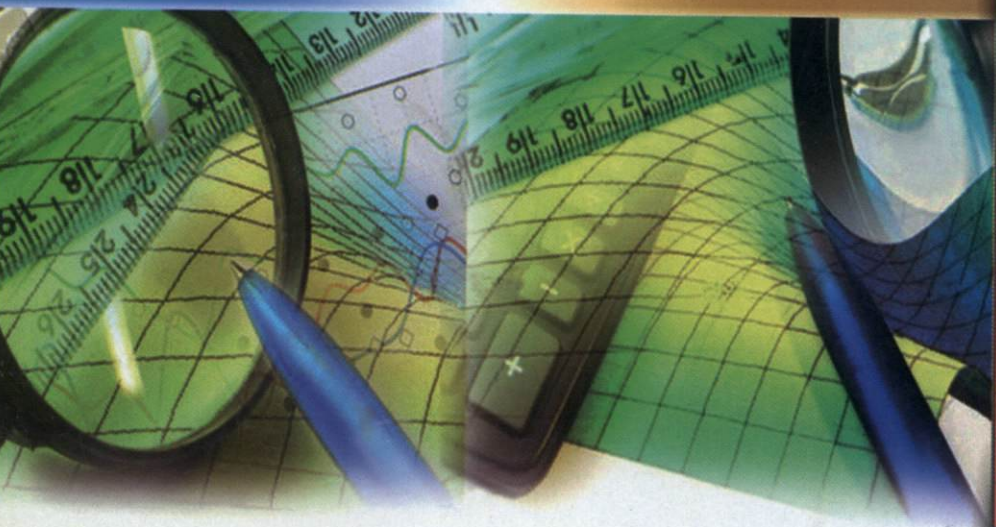


Collection
GESTION

جديد

الضرائب الوطنية و الدولية

دروس و تطبيقات محلولة



د. بوعون يحياري نصيرة

الضرائب و الدخل، الإيدار و الإستثمار
الضرائب المباشرة و الغير مباشرة
الضرائب الوطنية
الغش و التهريب الضريبي
الضرائب و الجمارك
الضرائب الدولية

Pages
Bleues

فهرس الموضوعات

3 مقدمة عامة

5 فهرس الموضوعات

09 الفصل الأول : مدخل إلى الضرائب

11 1. المبحث الأول : تعريف الضرائب و خصائصها

14 2. المبحث الثاني : الأسس القانونية للضريبة

16 3. المبحث الثالث : المبادئ العامة للضريبة

19 4. المبحث الرابع : تصنيف الضرائب و أهدافها

34 ← أعمال موجهة (تقويم)

35 الفصل الثاني : تأثير الضرائب على الدخل

37 1. المبحث الأول : مفاهيم عامة على ضريبة الدخل

45 2. المبحث الثاني : الاقتطاع الضريبي بالنسبة للدخل الوطني و الآثار الناجمة عنه

54 ← أعمال موجهة (تقويم)

55 الفصل الثالث : تأثير الضرائب على الإدخار

57 1. المبحث الأول : ماهية النظام و السياسة الضريبية

62 2. المبحث الثاني : اثر الضرائب على الادخار

68 ← أعمال موجهة (تقويم)

69

الفصل الرابع : تأثير الضرائب على الاستثمار

71

1. المبحث الأول : ماهية الاستثمار

80

2. المبحث الثاني : تأثير الضرائب على الاستثمار

94

← أعمال موجهة (تقويم)

95

الفصل الخامس : الضرائب المباشرة وغير المباشرة

97

1. المبحث الأول : ماهية الضرائب المباشرة و غير المباشرة

103

2. المبحث الثاني : أنواع الضرائب المباشرة

108

3. المبحث الثالث : أنواع الضرائب غير المباشرة

120

← أعمال موجهة (تقويم)

121

الفصل السادس : الضرائب الوطنية

123

1. المبحث الأول : الإصلاحات الضريبية في الجزائر

137

2. المبحث الثاني : الضرائب المباشرة في الجزائر

150

3. المبحث الثالث : الضرائب غير المباشرة في الجزائر

161

الفصل السابع : الغش و التهريب الضريبي

167

1. المبحث الأول : ماهية الغش و التهريب الضريبي

171

2. المبحث الثاني : أسباب و أشكال الغش و التهريب الجبائي

174

3. المبحث الثالث : آثار الغش و التهريب الجبائي على الدولة

180 4. المبحث الرابع : مضار الغش و التهرب الضريبي و كيفية مكافحته

184 ❖ أعمال موجهة (تقويم)

185 الفصل الثامن : العلاقة بين إدارتي الضرائب و الجمارك

187 1. المبحث الأول : إدارة الضرائب و إدارة الجمارك

189 2. المبحث الثاني : مهام و وسائل إدارة الجمارك

192 3. المبحث الثالث : الضرائب الجمركية و الوقائية المنشئة لها و أداة فرضها

194 4. المبحث الرابع : كيفية ربط الضريبة و تأديتها و امتيازاتها

198 ❖ أعمال موجهة (تقويم)

199 الفصل التاسع : الضرائب الدولية

201 1. المبحث الأول : ماهية الضرائب الدولية

207 2. المبحث الثاني : ماهية الازدواج الضريبي

212 3. المبحث الثالث : أثر الازدواج الضريبي و وسائل تفاديه

222 ❖ أعمال موجهة (تقويم)

223 تمارين توضيحية عن كيفية حساب بعض الضرائب

227 حلول الأعمال الموجهة

228 ❖ حلول الأعمال الموجهة : مدخل إلى الضرائب

228 ❖ حلول الأعمال الموجهة : تأثير الضرائب على الدخل

229 حلل الأعمال الموجهة : تأثير الضرائب على الإيداع

229 حلل الأعمال الموجهة : تأثير الضرائب على الاستثمار

230 حلل الأعمال الموجهة : الضرائب المباشرة و غير المباشرة

230 حلل الأعمال الموجهة : الغش و التهريب الضريبي

230 حلل الأعمال الموجهة : العلاقة بين إدارتي الضرائب و الجمارك

231 حلل الأعمال الموجهة : الضرائب الدولية

232 حلل الأعمال الموجهة : تمارين توضيحية عن كيفية حساب بعض الضرائب

241 الخاتمة العامة

242 ملحق : فهرس المصطلحات عربي/فرنسي

244 المراجع

مقدمة

استند علماء الغرب في القرن 18 على فكرة "العقد الإجتماعي" لتعريف الضريبة على أنها علاقة تعاقد بين الفرد و الدولة، و قد رأى البعض منهم أن الضريبة عقد توريد الخدمات ثم بموجبه الإتفاق على أن تقو الدولة بتقديم خدمات الدفاع و الأمن و المرافق العامة... إلخ لإلى أفراد المجتمع مقابل أن يردوا هذه الخدمات بصورة ضرائب، و قد وردت هذه الفكرة في دساتير العديد من الدول و اقتضى تعريف الضريبة طبقاً لهذا النظرية، على أنها مقابل المنافع التي تعود على الفرد من حماية حياته و أمواله و حرته. و قد اتضح خطأ هذا التعريف حيث لم يرق دليل منطقي أو تاريخي على وجود فكرة العقد الإجتماعي بين الدولة و الفرد. و لو لهذا العقد بناء على رغبة و اختيار الأفراد في أن يتنازلوا عن استغلالهم و أموالهم للدولة نظير تقديم خدمات لكن من حق أي فرد أن يشتري ما يشاء من خدمات مادام يدفع الثمن و ان يستبعد من اعتبار الضريبة مقابل المنافع يوجب قياس تلك المنافع التي تعود على الفرد على كل ممول نظير قيام الدولة بخدماتها التي تتميز بعد قابليتها للاستبعاد.

إن التسليم بهذا الرأي يؤدي إلى زيادة الأعباء الضريبية على الطبقات الفقيرة التي تستفيد بدرجة أكبر من خدمات الدولة و هذا يؤدي إلى زيادة التفاوت بين الطبقات و عدم القدرة على تحقيق أهداف العدالة الإجتماعية.

أما البعض الآخر فقد رأى أن الضريبة هي عبارة عن قسط تامين يقتضي على الممول دفعه لكي يؤمن على حياته و أمواله، و هذا الرأي يوجب على الدولة دفع تعويض عن كافة الأضرار التي تلحقه بشخصه أو أمواله و هذا ما لا يمكن تصوره لأن دور الدولة لا يقتصر فقط على حفظ الأمن و إقامة العدالة بين الأفراد و هذا مخالف لدور الدولة في النشاط الإقتصادي المعاصر.

و نتيجة لفشل فكرة "العقد الإجتماعي" اتجه الفكر المالي الحديث إلى فكرة أخرى هم "التضامن الإجتماعي" لتبرير الضريبة، فالدولة ضرورة إجتماعية و إقتصادية تسعى إلى تحديد أهداف

المجتمع و تقوم في سبيل ذلك بالعديد من النشاطات و المهام التي يتعذر تحديد مدى انتفاع الأفر
منها كل على حده.

و ما دام أن هدف الدولة من تلك الخدمات هو تحقيق النفع العام فإن ذلك يقتضي أن يتضاه
الجميع في تمويل هذه النشاطات حتى تصبح الضريبة فريضة تحتمها واجب التضامن الإجتماعي.

و لا شك أن مبدأ الحياد الضريبي لا يمكن تحقيقه فلكل ضريبة أثرها الإقتصادي و الإجتماع
و السياسي، فغن لها أثرا على توزيع الدخول و الثروات و على المستهلكين و المنتجين و عل
الإستخدامات البديلة للموارد الإقتصادية، و لها اثر كبير كذلك تشجيع رؤوس الأموال الأجنبي
أو إحجامها و على كافة متغيرات النشاط الإنساني.

و حتى في الوقت الذي ساد فيه مذهب الحياد الضريبي فإن الضرائب استخدمت كسلاح لتحقيق
أهداف غير مالية، حيث فرضت الضرائب لحماية المنتجات المحلية من منافسة السلع المماثلة الأجنبية و فرضه
الضرائب الإستثنائية على رؤوس الموال لمصادرة بعض الثروات و إعادة توزيع الثروات و الدخول و أذخ
التصاعد في سعر الضريبة و أعفي بعض الأفراد و النشاطات تشجيعا و رعاية لهم.

و مع التطور الإقتصادي المالي بات تدخل الدولة أمرا ضروريا لتحقيق أهداف المجتمع الإقتصادي؛
و الإجتماعية و السياسية فأصبحت الضريبة في ظل الواقع سلاحا تستعمله الدولة في التأثير على
المتغيرات الإقتصادية و توجيه النشاط الإقتصادي لتحقيق أهداف المجتمع. تلك هي الأركان الأربعة ال
ينبغي توفرها مجتمعة في الضريبة بحيث يؤدي غياب احدها في مورد من موارد الدولة استبعاد لفض
الضريبة عن هذا المورد المالي.

و للضرائب أنواع عديدة، و هو ما سنتطرق لها في هذا الكتاب في ظل الإقتصاد الوطني ا
الدولي المعاصر و مدى ارتباطه و علاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS حسب المعيار الدولي رق
IAS12 و النظام المحاسبي الوطني الجديد SCF و التركيز على التحصيل المسبق للضريبة.

و الله ولي التوفيق